

Distr.: General
9 March 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة المستأنفة لعام ٢٠٠٩

١٨-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٩

التقارير الرباعية السنوات عن الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، التي تقدمها
المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى
المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق الأمين العام عملاً بقرار
المجلس ٣١/١٩٩٦*

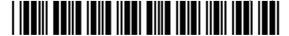
مذكرة من الأمين العام

المحتويات

الصفحة

- | | |
|----|--------------------------------------|
| ٢ | ١ - مركز التأهيل الدولي |
| ٥ | ٢ - المنظمة الدولية لحقوق الأرض |
| ٧ | ٣ - اتحاد السيارات الدولي |
| ٩ | ٤ - الاتحاد الدولي لرابطات النحّالين |
| ١١ | ٥ - المجلس الوطني للمرأة التايلندية |
| ١٣ | ٦ - مجموعات التأهيل |

* تصدر التقارير المقدمة من المنظمات غير الحكومية بدون تحرير رسمي.



١ - مركز التأهيل الدولي

(مُنح المركز الاستشاري الخاص في عام ٢٠٠٤)

الجزء الأول: مقدمة

مركز التأهيل الدولي منظمة غير ربحية يقع مقرها في شيكاغو وتتولى وضع برامج للبحوث والتثقيف والدعوة من أجل تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الدولي. وقد تأسس هذا المركز في عام ١٩٩٦ على يد الدكتور وليم كندي، ويعمل بالتعاون مع معهد شيكاغو للتأهيل وجامعة نورثوسترن الشهيرين. ويتمكن المركز من الوصول إلى الأفراد والمجتمعات المحلية في كافة أرجاء العالم بفضل مشاريع هندسية مبتكرة وبرامج تثقيفية لبناء القدرات وأدوات التفاعل الإلكترونية وحملات مناصرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعاون مع المرصد الدولي لحقوق ذوي الإعاقة.

الجزء الثاني: مساهمة المنظمة في عمل الأمم المتحدة

١٠ المشاركة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية و/أو المؤتمرات الرئيسية واجتماعات الأمم المتحدة الأخرى

الدورة المخصصة الثالثة المعنية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ٢٤ أيار/مايو - ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. حضر المركز الاجتماع المخصص للتوعية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الدورة المخصصة الرابعة المعنية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ٢٣ آب/أغسطس - ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. حضر المركز الاجتماع المخصص للتوعية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

المناسبة الجانبية المعقودة على هامش الدورة المخصصة الرابعة المعنية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤. استضاف المركز إحاطة إعلامية بشأن استنتاجات المرصد الدولي لحقوق ذوي الإعاقة (الأمريكتان)، واستضاف فريقاً من المحاضرين، منهم السفير لويس غاييغوس، رئيس اللجنة المخصصة؛ والشيخة حصة آل ثاني، المقررة الخاصة المعنية بشؤون الإعاقة؛ والدكتور وليم كندي سميث، رئيس ومؤسس مركز التأهيل الدولي؛ والمنسق الدولي للمرصد الدولي لحقوق ذوي الإعاقة.

الدورة المخصصة الخامسة المعنية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ٢٤ كانون الثاني/يناير - ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. حضر المركز الاجتماع المخصص للتوعية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الدورة المخصصة السادسة المعنية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ١-١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥. حضر المركز الاجتماع المخصص للتوعية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

المناسبة الجانبية المعقودة على هامش الدورة المخصصة السادسة المعنية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥. استضاف المركز إحاطة إعلامية بشأن استنتاجات المرصد الدولي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (آسيا).

الدورة السابعة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ١٦ كانون الثاني/يناير - ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦. حضر ممثلو المركز الاجتماع المخصص للتوعية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

اجتماع المائدة المستديرة للأمم المتحدة بشأن المسنين في كارثة تسونامي لعام ٢٠٠٤. مقر الأمم المتحدة، نيويورك، ١٣-١٦ شباط/فبراير. قدم المنسق الدولي للمركز عرضاً أمام المائدة المستديرة بشأن "الإعاقة وجهود الإغاثة المبكرة بعد كارثة تسونامي في الهند واندونيسيا وتايلند".

المناسبة الجانبية المعقودة على هامش الدورة المخصصة السابعة المعنية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦. نظم المركز مناسبة جانبية مواضيعية بشأن تحسين سبل الوصول: منظور الحكومات والمجتمع المدني.

الدورة الثامنة المعنية باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ١٤-٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦. حضر ممثلو المركز الاجتماع المخصص للتوعية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٠ التعاون مع هيئات الأمم المتحدة و/أو وكالاتها المتخصصة في الميدان و/أو في المقر

يتعلق الأمر بمشروع مضطلع به بالاشتراك مع المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالإعاقة من أجل تقييم مدى توافر الخدمات الحيوية للأشخاص ذوي الإعاقة وسهولة الوصول إليها خلال مراحل الإغاثة وإعادة التعمير بعد كارثة تسونامي التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد أسفرت هذه المبادرة المشتركة عن إصدار تقرير مواضيعي للمرصد الدولي لحقوق ذوي الإعاقة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بعنوان: المرصد الدولي لحقوق

ذوي الإعاقة: الإعاقة وجهود الإغاثة المبكرة بعد كارثة تسونامي في الهند وإندونيسيا وتايلند. ويقدم التقرير نظرة إلى الطريقة التي انتهجتها الحكومات ومنظمات الإغاثة الدولية والمنظمات المحلية المعنية بالإعاقة في الاستجابة لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في أعقاب كارثة تسونامي.

٣٣ المبادرات التي اتخذتها المنظمة دعماً للأهداف المتفق عليها دولياً، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية

الأنشطة المضطلع بها دعماً للمبادئ العالمية

يحظى المرصد الدولي لحقوق ذوي الإعاقة باعتراف دولي بوصفه مصدراً بارزاً لتقارير تساهم في توثيق حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويتميز هذا المشروع بكون مناط اهتمامه عالي النطاق، ومنذ إنشائه وهو يعمل استراتيجياً بموازاة مع المفاوضات المتعلقة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وينوه بعمله كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والبنك الدولي. وترد أدناه سلسلة من المنشورات وموقعا مرجعياً على شبكة الإنترنت تستخدمه الجهات المدافعة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

سلسلة التقارير الصادرة عن المرصد الدولي لحقوق ذوي الإعاقة: '١' المرصد الدولي لحقوق ذوي الإعاقة: التقرير الإقليمي لأوروبا الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ '٢' المرصد الدولي لحقوق ذوي الإعاقة: التقرير الإقليمي لآسيا الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٥؛ '٣' المرصد الدولي لحقوق ذوي الإعاقة: الإعاقة وجهود الإغاثة المبكرة بعد كارثة تسونامي في الهند وإندونيسيا وتايلند الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛ '٤' المرصد الدولي لحقوق ذوي الإعاقة: التقرير الإقليمي للأمريكتين الصادر في آب/أغسطس ٢٠٠٤. الموقع الشبكي المرجعي: www.idrmnet.org.

٢ - المنظمة الدولية لحقوق الأرض

(مُنحت المركز الاستشاري الخاص في عام ٢٠٠٤)

الجزء الأول: مقدمة

المنظمة الدولية لحقوق الأرض منظمة غير حكومية وغير ربحية تسعى إلى الجمع بين قوة القانون وقوة الشعب في الدفاع عن حقوق الإنسان وحماية البيئة. وتعتبر المنظمة ممثلاً وشريكاً للأفراد والمجتمعات المحلية من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والبيئة أو الناجين منها أو المعرضين لها، ومعظمها يُرتكب في سياق جهود استغلال الموارد الطبيعية من قبيل قطع الأشجار وتنمية النفط والغاز، والتعدين ومشاريع تحويل مسار المياه. وتساعد المنظمة المجتمعات المحلية من خلال تعزيز قدرتها على إسماع أصواتها لحماية حقوقها وأراضيها ودرء الأضرار قبل وقوعها. وإذا وقعت الانتهاكات فعلاً، تلجأ المنظمة وشركاؤها المحليون إلى النظم القانونية الدولية والإقليمية والمحلية وإلى تثقيف الجمهور وأنشطة الدعوة للمطالبة بالمساءلة. إضافة إلى ذلك، تعمل المنظمة مباشرة مع المجتمعات المحلية وتسترعي انتباه وسائل الإعلام إلى القصص الفردية والقضايا الرئيسية، من أجل المساعدة في إضفاء وجه إنساني على القضايا الملحة في مجالي حقوق الإنسان والبيئة.

وتركز المنظمة على تعزيز قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان على مستوى القاعدة الشعبية من خلال مدارس حقوق الأرض لميامار ومنطقة الميكونغ، ومن خلال تنظيم المزيد من الدورات التدريبية القانونية في مجال حقوق الأرض في منطقة الأمازون وجنوب شرق آسيا. وتهدف أعمالنا القضائية والقانونية وما يتصل بها من أنشطة في مجالي الإعلام والاتصالات إلى ترجمة المعلومات الميدانية التي نحصل عليها من شركائنا في المجتمعات المحلية إلى استراتيجيات قانونية وبرامج دعوة فعالة في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الصعيد الدولي.

الجزء الثاني: مساهمة المنظمة في عمل الأمم المتحدة

تمثلت المساهمة الرئيسية التي قدمتها المنظمة الدولية لحقوق الأرض في عمل الأمم المتحدة خلال فترة التقرير ٢٠٠٤-٢٠٠٧ في المشاركة في عمل الأستاذ جون روعي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى.

واضطلعت المنظمة بهذا العمل على سبيل المتابعة المباشرة لقواعد الأمم المتحدة بشأن مسؤولية الشركات عبر الوطنية ومؤسسات الأعمال التجارية الأخرى فيما يتعلق بحقوق

الإنسان، التي اعتمدها اللجنة الفرعية للأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وقد دعمت المنظمة هذه القواعد وأنتت على جهود الأمم المتحدة الرامية إلى وضع معايير في هذا المجال. وأعدت المنظمة، بالتعاون مع شركائها من المجتمع المدني، بياناً مشتركاً للمجتمع المدني بشأن الاتفاق العالمي ومساءلة الشركات، قُدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، يحثه هو والبلدان الأعضاء في الأمم المتحدة على دعم القواعد المرعية وإعادة صياغة الاتفاق العالمي لكي يصبح أداة تكفل المساءلة الحقيقية للشركات. وطلبت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورتها الستين (المعقودة من ١٥ آذار/مارس إلى ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤) إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان القيام بأعمال متابعة فيما يتعلق بالقواعد المرعية. وعلى هذا الأساس عُين الأستاذ روغي ممثلاً خاصاً للأمين العام.

وقدمت المنظمة تقريرها الأول إلى الممثل الخاص بعنوان انتهاكات حقوق الأرض من جانب الشركات في بورما (التقرير الجامع للموجز والتوصيات) - في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وشاركت المنظمة أيضاً بنشاط في الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات التابع للشبكة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي إطار هذه المشاركة، ساعدت المنظمة في إعداد التقرير المشترك بين المنظمات غير الحكومية المقدم إلى الأستاذ روغي في سياق مشورة الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان والصناعات الاستخراجية، المعقودة في جنيف يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وسلط التقرير المشترك الضوء على تأثير الشركات عبر الوطنية ونفوذها في كافة أرجاء العالم، وعلى الوسائل المتواضعة المتاحة حالياً لكفالة الرقابة على أنشطتها. وتضمن التقرير أيضاً عدداً من دراسات الحالات الفردية التي تبين أنماط الانتهاكات والثغرات التي سُجلت في عدد من البلدان في مجال حماية حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق البيئية وحقوق الشعوب الأصلية (حيث أورد التقرير ثلاثة عشرة دراسة لحالات إفرادية وطنية). وجرى تعميم مشروع التقرير أثناء انعقاد المشاورة، وقدمت الصيغة النهائية إلى الأستاذ روغي في سياق مشاورة معقودة مع المنظمات غير الحكومية في لندن في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وحضرت المنظمة الدورة الثانية والستين للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المعقودة في جنيف، سويسرا، من ١٣ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ من أجل الإدلاء بشهادة بشأن انتهاكات الشركات لحقوق الإنسان. وكانت المنظمة من بين ٩٢ منظمة غير حكومية موقعة على رسالة موجهة إلى الممثل الخاص للأمين العام في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ من أجل إبداء تقديرها وتعليقاتها بشأن تقريره المؤقت عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وقدمت المنظمة بياناً

للمجتمع المدني الآسيوي موقع من ٢١ منظمة غير حكومية إلى الممثل الخاص للأمين العام في إطار مشاورة إقليمية بشأن حقوق الإنسان وإدارة سلسلة الإمدادات، معقودة في بانكوك، يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وحث هذا البيان الممثل الخاص على توسيع نطاق تحرياته بشأن الشركات وحقوق الإنسان ودعم تدوين المعايير الدولية للشركات عبر الوطنية وحقوق الإنسان.

وقدمت المنظمة تقريرها الفردي الثاني إلى الأستاذ روجي بعنوان المعيار الدولي لمساءلة الشركات عن المساعدة والتحريض - في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

وتواصل المنظمة متابعة عمل الممثل الخاص في إطار ولايته الموسّعة، وتتوقع مواصلة تقديم تقارير من أجل دعم عمله وتيسيره.

٣ - اتحاد السيارات الدولي

(منح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٧٢)

الجزء الأول: مقدمة

١٠ الأهداف والأغراض

اتحاد السيارات الدولي، الذي أنشئ في عام ١٩٠٤، والذي مقره باريس، هو منظمة عالمية لا تستهدف الربح وتضم ٢١٩ من نوادي السيارات والنوادي السياسية، ورابطات أو اتحادات منظمات قيادة السيارات، من ١٣٠ بلدا في القارات الخمس. وتمثل النوادي الأعضاء فيه ما يزيد على ١٠٠ مليون قائد سيارة وعائلاتهم. وهو يمثل مصالح قائدي السيارات والسياح بوجه عام؛ كما أنه مجلس إدارة رياضة السيارات العالمية، وبهذه الصفة يقوم بوضع قواعد سباقات السيارات الدولية. وبوصفه منظمة بهذا النطاق الواسع وهذه الأهمية، فإن لآرائه ثقلها، وهو يتمتع بمكانة رفيعة على الصعيد الدولي.

ومن خلال الأنشطة التي يقوم بها الأعضاء المنتسبون للاتحاد، على الصعيد الوطني، ومن خلال تعاونه الدائم مع الهيئات الحكومية الدولية، على الصعيد الدولي (منظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا، والمؤتمر الأوروبي لوزراء النقل)، يعمل الاتحاد على ما يلي: تعزيز حرية التنقل عن طريق ركوب السيارات على نحو يتسم بميسورية الكلفة والمأمونية والنظافة؛ والدفاع عن حقوق المستهلكين أثناء سفرهم بالسيارات؛ ودعم تنسيق القواعد المتعلقة بصنع السيارات، واستخدامها (الهياكل الأساسية، وقواعد المرور، وعلامات وإشارات المرور)؛ وحماية مستخدمي الطرق من الضرائب التعسفية والتشريعات التقييدية؛

وتعزيز السياحة "الذكية" التي تهدف، من خلال ما يتاح من توعية ومعلومات للأعضاء المنتسبين للاتحاد وللجمهور عامة، إلى الحد من السياحة التي يمكن أن تضر بالبيئة، وتشجيع السياحة المراعية للثقافات الوطنية والإقليمية والمحلية.

ومن بين الأهداف الأخرى إدارة نظام من الخدمات المتبادلة بين المنظمات الأعضاء المنتسبة للاتحاد لمنفعة أعضائها لدى سفرهم إلى الخارج، وتقديم توصيات ونشر معلومات بشأن قيادة السيارات والسفر على الصعيد الدولي، والتنقل المستدام، وحماية البيئة.

ويعمل الاتحاد على دعم السفر لأغراض السياحة، ولا سيما فيما يتعلق بالحواجر التي تقيد الحركة عبر الحدود الوطنية. ويقوم الاتحاد، بالمشاركة مع التحالف السياحي الدولي، بإصدار وإدارة وثائق معترف بها دولياً تعمل على تيسير السفر والسياحة على الصعيد الدولي، كما أنه يشارك في إدارة شبكة للوثائق الجمركية تضمن استخدام لوحات المرور الجمركية والتصاريح الجمركية لاستيراد السيارات استخداماً صحيحاً وفعالاً من خلال الشبكة المشتركة بين التحالف السياحي الدولي واتحاد السيارات الدولي.

٢٠ التعاون مع هيئات الأمم المتحدة و/أو الوكالات المتخصصة في الميدان و/أو في المقر

يتمتع اتحاد السيارات الدولي بمركز استشاري خاص مع الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٢، وقد واصل على مدى السنوات الأربع الماضية المشاركة في أنشطة هذه المنظمة. والاتحاد مكرس لتمثيل حقوق منظمات قيادة السيارات ومستخدمي السيارات في أرجاء العالم، من خلال حملات وأنشطة ترمي إلى الدفاع عن مصالحهم. وفيما يتعلق بالقضايا من قبيل الأمان، وحرية التنقل، والبيئة، وقانون حماية المستهلك، يعمل الاتحاد بنشاط على تعزيز مصالح قائدي السيارات من خلال الأمم المتحدة، وكذلك من خلال هيئات دولية أخرى.

ويشارك الاتحاد مشاركة فعالة في العديد من اجتماعات مختلف الأفرقة العاملة التابعة للأمم المتحدة، في إطار لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في جنيف. وقد حضر الاتحاد الجلسة العامة للجنة النقل الداخلي، لدى وضع المبادئ التوجيهية القصيرة الأجل والطويلة الأجل لهذه اللجنة وهيئتها الفرعية. وعمد الاتحاد، على مدى السنوات الأربع الماضية، إلى التركيز على أعمال اللجنة (لجنة النقل الداخلي) فيما يتعلق بمسألتي البيئة والسلامة على الطرق. وتكرر تقديم تقارير خطية و/أو شفوية بشأن المواضيع قيد المناقشة.

وشارك الاتحاد بانتظام في المنتدى الدولي لتنسيق اللوائح المتعلقة بالمركبات (WP29) وفريقه العامل الفرعي المعني بالسلامة السلبية (WP29/GRSP)، الذي اضطلع مؤخراً بمهمة إعادة صياغة المادة ٤٤ من لوائح اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمتعلقة بمقاعد الأطفال، والتي

صيغت أول ما صيغت في عام ١٩٨١؛ وفريق خبرائها المعني بالتلوث والطاقة (W29/GRPE).

وقد شارك الاتحاد مشاركة فعالة في تنقيحات اتفاقيتي الأمم المتحدة الجمركية المتعلقة أولاهما بالاستيراد المؤقت للمركبات الخاصة (١٩٥٤)، والمتعلقة ثانيهما بالمركبات التجارية (١٩٥٦)، واتفاقية المرور على الطرق (١٩٦٨)، وواصل الإسهام في تحديث هذه الاتفاقيات. ولهذا الغاية، حضر الاتحاد اجتماعات الفرقة العاملة المعنية بالمسائل الجمركية التي تمس النقل (WP30).

وقد شارك الاتحاد بانتظام في الفرقة العاملة المعنية بسلامة المرور على الطرق (WP1)، والفرقة العاملة المعنية بالنقل البري (SC1)، والفرقة العاملة المعنية بالنقل المائي الداخلي (SC3)، والاجتماع المخصص لتنفيذ الاتفاق المتعلق بطرق المرور الدولية الرئيسية.

وقد تابع الاتحاد أنشطة منظمات دولية أخرى، منها منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ذات الاهتمام المشترك بالأمر المتعلقة بالسياحة، والنقل، والتنقل، والبيئة، ويواظب على إطلاع أعضائه على ما تقوم به الأمم المتحدة من أعمال في هذا الصدد. وقد دأب الاتحاد على تعليق أهمية كبيرة على ما تقوم به الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من أعمال، وواصل القيام بدور فعال في تلك الأعمال الداخلة في المجالات التي تقع في ميادين اختصاصه، وبخاصة ما يتعلق منها بالتنقل، وقيادة السيارات، والسلامة على الطرق، والنقل، والسياحة، وحماية البيئة، وحفظ الطاقة، وحماية المستهلك.

٤ - الاتحاد الدولي لرابطات النحالين

(منح المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٧٢)

الجزء الأول - مقدمة

يستهدف الاتحاد الدولي لرابطات النحالين تعزيز التطور العلمي والتقني والإيكولوجي، والاجتماعي، والاقتصادي والتطور العلمي في مجال النحالة، في جميع البلدان، وتعزيز التعاون بين رابطات النحالين والهيئات العلمية والأفراد المعنيين بالنحالة على صعيد العالم. كما يستهدف تطبيق كل مبادرة يمكن أن تسهم في تحسين ممارسات النحالة وتحقيق الفائدة مما تشره من منتجات.

ولم تحدث أي تغييرات رئيسية في النظام الأساسي للاتحاد غير أنه قد ترتب على ما أقر من تعديلات على هذا النظام في عام ٢٠٠٣ فيما يتعلق بالعضوية، أن زاد عدد الأعضاء وتوزيعهم الجغرافي زيادة ملحوظة (٧٥ عضواً يمثلون ٥٩ بلداً في عام ٢٠٠٧،

مقارنة مع ٤٧ عضواً يمثلون ٤٣ بلداً في عام ٢٠٠٣). وقد استلزم ذلك توسيع نطاق الاتحاد توسيعاً كبيراً.

وخلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، تركزت أنشطة الاتحاد على إعداد وتنفيذ القرارات التي اعتمدها جلسات الجمعية العامة للاتحاد المعقودة في إطار مؤتمري الاتحاد التاسع والثلاثين والأربعين، المعقود أولهما في دبلن، أيرلندا، في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥، والمعقود ثانيهما في ملبورن، أستراليا، في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وبخاصة: '١' تعزيز التجارة العادلة للعسل على صعيد العالم، ومساعدة صغار النحالين الأفارقة على تنمية سبل وصولهم إلى الأسواق العالمية؛ '٢' توزيع المعلومات عن دور النحل في عملية التلقيح، وعن إدارة النحل لاستخدامه في التلقيح التجاري؛ '٣' تجميع وتوفير المعلومات عن تفاعلات النحل المدار على هذا النحو، مع البيئة؛ '٤' تنسيق إجراءات الإدارة لحفظ جودة منتجات النحل.

إسهام الاتحاد في عمل الأمم المتحدة

شمل التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الأنشطة التالية:

- عقد اجتماعات مع ممثلي الإدارة العليا لوحدة الخدمات والتكنولوجيا الزراعية، المسؤولة عن أنشطة النحالة لتحديد المبادرات المشتركة الرامية إلى توسيع مشاركة منظمة الأغذية والزراعة في مختلف البلدان من خلال تنفيذ مشاريع جديدة للنحالة. ووجهت الدعوة إلى مسؤول المنظمة لحضور المؤتمر الدولي للاتحاد، والذي قدم بيانا خلال الجلسات العامة للمؤتمر في عام ٢٠٠٥ (أيرلندا)؛
- مواصلة رصد أنشطة هيئة الدستور الغذائي بعد انتهاء مرحلة تنقيح معايير العسل، وعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين بمنظمة الأغذية والزراعة، لإيجاد نطاق لإنشاء أفرقة عاملة لمنتجات النحل غير العسل، وتحديد معايير لها؛
- تنظيم حلقة عمل مشتركة بشأن "نماذج للبحث والاتصال في اختصاصات متعددة من أجل التنمية الريفية في أوروبا الوسطى والشرقية"، عقدت في تيتينغدانو، إيطاليا، في الفترة ١٢-١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

المشاركة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية و/أو المؤتمرات الرئيسية وسائر اجتماعات الأمم المتحدة

لم يتمكن الاتحاد من المشاركة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية وفي المؤتمرات الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب كون ميزانيته محدودة جدا وعدم توافر الموظفين.

الأنشطة المتماشية مع الأهداف الإنمائية للألفية

تركز العديد من الأنشطة والأحداث التي قام بها الاتحاد في هذه الفترة، وفقا للمداورات التي اعتمدها الجمعية العامة للاتحاد، على تعزيز التنمية في مناطق العالم الأقل حظا، سعيا إلى التخفيف من حدة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي، وتدعيم سبل الرزق المستدام بما يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية.

٥ - المجلس الوطني للمرأة التايلندية

(مُنح المركز الاستشاري الخاص في عام ٢٠٠٠)

الجزء الأول: مقدمة

١٠ أهداف المنظمة ومقاصدها ومسار عملها الرئيسي

يهدف المجلس الوطني للمرأة التايلندية إلى تحقيق ما يلي: '١' العمل كمركز يشجع أنشطة المنظمات النسائية في كامل أنحاء البلد ويدعمها؛ '٢' دراسة وتبادل الآراء مع المنظمات النسائية الأخرى، المحلية والدولية، لكي يتسنى تعزيز الرعاية الاجتماعية، والفهم الجيد، والرفاه للناس جميعا، لا سيما النساء؛ '٣' إيجاد طرائق لتحسين نوعية حياة النساء التايلنديات ووضعهن وقدراتهن، بالإضافة إلى القضاء على المشاكل التي تعوق جهود تنمية المرأة أو المنظمات النسائية؛ '٤' التعاون مع الحكومات والمنظمات الخاصة، والتنسيق معها، محليا ودوليا، في القيام بالأعمال التي تفيد المرأة والمجتمع.

الجزء الثاني - مساهمة المنظمة في عمل الأمم المتحدة

١٠ المشاركة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية و/أو المؤتمرات الرئيسية وغيرها من اجتماعات الأمم المتحدة

شاركت ممثلة عن المجلس في النشاطات التالية: '١' اليوم الدولي للسلم، أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨، مكتب الأمم المتحدة، بانكوك، تايلند؛ '٢' يوم الأغذية العالمي، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الأمم المتحدة، بانكوك، تايلند؛ '٣' الدورة الحادية والخمسون للجنة وضع المرأة، ٢٦ شباط/فبراير إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، مقر الأمم المتحدة، نيويورك، (بصفة مراقب)؛ '٤' تعميم المنظور الجنساني: حلقة عمل بشأن مفهوم تعميم المنظور الجنساني ومعالم المستقبل، عُقدت في ٢٥ نيسان/أبريل

٢٠٠٧، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بانكوك، تايلند؛ '٥' حلقة عمل بمناسبة اليوم الدولي
لنبد العنف، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، مكتب الأمم المتحدة، بانكوك، تايلند.

٢٠ التعاون مع هيئات الأمم المتحدة و/أو الوكالات المتخصصة في الميدان و/أو في المقر
لا يوجد.

٣٠ المبادرات التي تقوم بها المنظمة لدعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً
الأنشطة التي يتم القيام بها تمشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية.

الهدف ٦ - مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والملاريا وأمراض أخرى:

الغاية ٦ - ألف: الحد من هذه الأمراض بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، والشروع في
تحقيق تراجع في انتشار عدوى فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

النشاطات:

يبلغ عدد الطلبة في المرحلة الثانوية الذين لديهم معرفة شاملة صحيحة بفيروس نقص
المناعة البشري/الإيدز ٢٠٠٠ طالب

ما يتم القيام به من أنشطة لدعم الأهداف العالمية

يحتفل المجلس باليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار/مارس من كل عام. واحتفلت المنظمة
بإنجازات عشر نساء من القوة العاملة جديرات بالثناء ومنحتهن جوائز. واختيرت محاضرات
خاصة أُلقيت بهذه المناسبة.

وينظم المجلس حلقة دراسية بشأن إنهاء العنف ضد المرأة، في تشرين الثاني/نوفمبر من
كل عام. وقد تمت توعية وتدريب ما يزيد على ٦٠٠ طالبة من خلال دورة نُظمت في مجال
الدفاع عن النفس. وأُشيد في هذه الحلقة بالمعلومات ذات الصلة بأوضاع ممارسة العنف ضد
المرأة في تايلند والحملات التي نُظمت لمكافحة ذلك.

٦ - مجموعة التأهيل

(مُنحت المركز الاستشاري الخاص في عام ١٩٩٦)

الجزء الأول: مقدمة

بمجموعة التأهيل هي منظمة غير حكومية دولية رائدة تركز جهودها لتقديم خدمات عالية الجودة، وذات تركيز على الأفراد، في مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية والتدريب والتثقيف والعمالة وإعادة التأهيل والخدمات الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين وغيرهم من المهمشين. ومنذ عام ٢٠٠٣، شهدت المجموعة توسعا كبيرا. وبالإضافة إلى ما تقدمه المجموعة من خدمات في أيرلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يشمل نطاق خدماتها حاليا بولندا وهولندا، وارتفع عدد الأشخاص الذين يفيدون من خدماتها، منذ عام ٢٠٠٣، من ٤٠ ٠٠٠ شخص إلى ٦٥ ٠٠٠ شخص سنويا.

وتولي المجموعة أهمية خاصة للمركز الاستشاري الخاص لدى الأمم المتحدة، وتلتزم بأن تنعكس أهداف وأغراض الأمم المتحدة في عملها. وتعمل المجموعة على الترويج لاتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقواعد الأمم المتحدة الموحد، وتحقيق الأهداف المتوخاة من اتفاقيات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

ثانيا - إسهام المنظمة في عمل الأمم المتحدة

المشاركة في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته الفرعية و/أو المؤتمرات الرئيسية وغيرها من اجتماعات الأمم المتحدة

- اتخذت المجموعة، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، خطوات تمهيدية للمشاركة في إعداد تقارير أيرلندا المقدمة إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فيما يتعلق بإعداد التقرير الثالث للجنة. وشاركت المجموعة في أنشطة جرت في أيرلندا، من بينها: '١' حلقة بحث استشارية يسرت عقدها وزارة الخارجية الأيرلندية بشأن التقرير المرحلي الثالث لأيرلندا، بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام ١٩٦٦؛ '٢' حلقة دراسية استضافتها منظمة العفو الدولية في أيرلندا تحضيراً لإعداد تقرير أيرلندا الثالث المقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- وخلال الفترة المعنية، قامت المجموعة بدور نشط في المفاوضات بشأن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن بين الأنشطة التي تمت في هذا الصدد ما يلي: '١' إثر

حضور المجموعة لاجتماع سابق للجنة المختصة، قامت بإيفاد ممثل عنها إلى الدورة الثالثة للجنة الخاصة بشأن صياغة الاتفاقية في نيويورك، في أيار/مايو حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وتضمنت مشاركة المجموعة إجراء مناقشات مع المنظمات غير الحكومية والدول الأطراف؛ '٢' في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، عقدت حلقة دراسية في دبلن لزيادة الوعي لدى الأشخاص ذوي الإعاقة بأهمية الاتفاقية. وتولت المجموعة رعاية هذه المناسبة وتنظيمها بالتعاون مع منظمة التأهيل الدولية لأيرلندا، واللجنة الأيرلندية لحقوق الإنسان، والمتدى الأيرلندي للأشخاص ذوي الإعاقة؛ '٣' من خلال عضوية المجموعة في اللجنة الأيرلندية المشتركة للشؤون الخارجية/لجنة حقوق الإنسان التابعة للمنظمات غير الحكومية، عملت المجموعة على رفع مستويات الوعي، على صعيد الحكومة، بشأن المسائل ذات الأهمية للمنظمة في وضع الاتفاقية. وكانت الاستشارات ذات مغزى، ومنظمة، واكتسبت قيمة خاصة في عام ٢٠٠٤ عندما تبوأ أيرلندا رئاسة الاتحاد الأوروبي، وكانت تترأس وفد الاتحاد الأوروبي للمفاوضات بشأن الاتفاقية؛ '٤' كانت المجموعة في طليعة القائمين بالحملة الإعلامية وحملة حشد التأييد لتشجيع أيرلندا لتكون من بين الدول الأوائل التي توقع الاتفاقية في عام ٢٠٠٧. ووقعت أيرلندا لاحقاً الاتفاقية، في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٧؛ '٥' المشاركة في مناقشة نشطة أجرتها المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالاتفاقية؛ '٦' واصلت المجموعة جهودها لحشد تأييد الحكومة الأيرلندية لإدخال التغييرات ذات الصلة في تشريعاتها الوطنية، لجعل التصديق على الاتفاقية أمراً ممكناً.

'٢' التعاون مع هيئات الأمم المتحدة و/أو الوكالات المتخصصة في الميدان و/أو في المقر

- التصنيف الدولي للأداء هو نظام التصنيف الذي تعمل به منظمة الصحة العالمية في مجالات الصحة والمجالات ذات الصلة بها، ويشمل عوامل طبية ووظيفية واجتماعية وبيئية في نطاقه المتعلق بالتحليل. وشاركت المجموعة في فريق تعليمي في إطار البرنامج الأوروبي للتأهيل الذي يهدف إلى زيادة المعرفة بشأن تطبيق التصنيف الدولي للأداء فيما يتعلق بتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقات الفكرية. واختيرت "مجموعة أساسية" تحتوي على ٥٦ بندا تتعلق بالإعاقة الفكرية الخفيفة أو المتوسطة من التصنيف، إثر عملية استشارية شاملة مع المتخصصين في المجال. وصيغت هذه البنود بعد ذلك على شكل أسئلة لوضع أداة لقياس احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. واختيرت الأداة فيما بعد بتطبيقها على عدد من الراشدين الذين يعانون من إعاقة فكرية خفيفة أو متوسطة، في مركز للموارد، يشجع على

العيش الجماعي والمستقل في شمال شرق أيرلندا باستخدام المعدلات القياسية للتصنيف الدولي للأداء.

٣٠ المبادرات التي تقوم بها المنظمة لدعم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية

- أدخلت الحكومة الأيرلندية في عام ٢٠٠٤ العمل باستراتيجيتها الوطنية المتعلقة بالإعاقة إثر عقد مناقشات مهمة مع قطاع العاملين في مجال الإعاقة. وكما ورد بشكل مفصل في تقارير سابقة، عملت المجموعة، خلال مرحلة الحوار التي سبقت نشر الاستراتيجية، على ضمان إعطاء أهمية رئيسية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتولى أنجيلا كيرنس، المديرة التنفيذية لمجموعة التأهيل ورئيسة هيئة الإعاقة الوطنية، رئاسة مجموعة الأطراف المعنية في مجال الإعاقة التي تواصل العمل على ضمان الاستماع إلى أصوات العاملين في مجال الإعاقة في عملية تنفيذ الاستراتيجية، كما أن أنجيلا كيرنس هي نائبة فريق الرصد التابع للأطراف المعنية في الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالإعاقة، الذي يشرف على تنفيذ الاستراتيجية. والمجموعة ممثلة أيضاً تمثيلاً مباشراً في المنتديات الاستشارية التي تتولى تسيير نشاطاتها الإدارات الحكومية.
- والمجموعة عضو في لجنة حقوق الإنسان التابعة للمنظمات غير الحكومية، والتي تتولى وزارة الخارجية الأيرلندية تسيير قيامها بعملها، وتضمن هذه اللجنة مشاركة المنظمات غير الحكومية الأيرلندية والدولية في المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان، ويمكن أن تؤثر على عملية صنع القرار في الحكومة الأيرلندية فيما يتعلق بسياسة حقوق الإنسان الدولية، لا سيما ما تقوم به أيرلندا من أنشطة لمكافحة الإساءات إلى حقوق الإنسان وحقوق الإنسان في بلدان العالم النامي. وتشارك المجموعة في اجتماعات اللجنة أربع مرات في السنة، بالإضافة إلى المنتدى الوطني السنوي لحقوق الإنسان.
- في أواخر عام ٢٠٠٧، شرعت المجموعة في التخطيط لبرنامج منح مشترك بين المجموعة والوكالة الدولية لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو برنامج رائد لتقديم المنح لمدة سنة، لتمويل المشاريع الجديدة والمبتكرة التي تدعم الشروع في إقامة مؤسسات و/أو مشاريع لتدريب الموظفين من ذوي الإعاقات، وتنميتهم الشخصية، في بيئات عمل محمية ومدعومة، في نطاق الاقتصادات النامية.

الشراكات الدولية

تواصل المجموعة، من خلال إقامة شراكات دولية، نشاطها الدولي من أجل تعزيز أفضل الممارسات في مجال تطوير تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، والدعوة لحقوقهم في جميع أنحاء العالم.

- وتتولى المجموعة رئاسة الوكالة الدولية لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت هذه الوكالة بجهود كبيرة لتقديم الدعم على الصعيد العالمي إلى عدد كبير من المنظمات، لا سيما تلك العاملة في أفريقيا وآسيا. وأتاح ذلك للمنظمة ضمان استفادة المنظمات في جميع أنحاء العالم من عضوية أكبر هيئة عالمية تمثل مقدمي الأعمال وخدمات التوظيف للأشخاص ذوي الإعاقة، مستفيدة في ذلك من خبرات أعضاء آخرين ودعمهم. وفي عام ٢٠٠٧، شرعت الوكالة في مبادرة جديدة، تعرف بمبادرة التشغيل الأوروبية، وهي مبادرة تعمل من أجل تعزيز إيجاد وظائف ذات أهمية للأشخاص ذوي الإعاقة، ووضع سياسات مشتركة مركزية تضمن أفضل استخدام ممكن للموارد في الشركات التي توظف أشخاصا من ذوي الإعاقة. والوكالة عضو في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وشريك في الشراكة العالمية للإعاقة التابعة للبنك الدولي.

- والمجموعة عضو أيضا في البرنامج الأوروبي للتأهيل، وهو شبكة من مقدمي خدمات إعادة التأهيل الأوروبيين من ذوي الريادة في هذا المجال. وفي عام ٢٠٠٥، استضافت المجموعة المؤتمر السنوي للبرنامج في دبلن، وقد عُقد المؤتمر تحت عنوان فوائد التأهيل، وذلك لتعزيز ما تنطوي عليه خدمات التدخل السريع من قيمة للأشخاص الذين يحتاجون إلى التأهيل. وشارك في المؤتمر طائفة واسعة من المتحدثين الدوليين والأيرلنديين.

- وتقوم المجموعة في أحيان كثيرة بتسهيل الدراسات الدولية وتبادل الزيارات بين مجموعات من مختلف أنحاء العالم تهتم بتقديم الخدمات المتعلقة بالإعاقة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استضافت المجموعة وفودا من فنلندا وهنغاريا وبلجيكا وهولندا وفرنسا والدانمرك ونيوزيلندا وأستراليا وألبانيا ورومانيا وأيسلندا والسويد والدانمرك والاتحاد الروسي ومقاطعة تايوان الصينية وهونغ كونغ، الصين.